الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية

مكاتبة بين
بدر الدين الدماميني المتوفى سنة (٨٢٧هـ)
و
سراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور رياض بن حسن الخوام
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

عالم الكتب

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت – لبنان

ص.ب: ٨٧٢٣ – ١١، برقياً: نابعلبكي
هاتف: ٨١٩٦٨٤ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣ (٠١)
خليوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)
فاكس: ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩٦١١)

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX : 11- 8723, CABLE : NABAALBAKI
TEL.: 01- 819684 / 315142 / 603203
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 603203 / 315142

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم ودراسة :

هذه مكاتبة موجزة جرت بين بدر الدين الدماميني المتوفّى سنة (٨٢٧ هـ) ، وشيخه سراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥ هـ)، تتناول الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، وهي المسألة التي شغلت الباحثين قدماء ومحدَثين .

وفنُّ المكاتبات والمراسلات فنٌّ له تاريخ عميق في تراثنا العربي ، وهو يحمل بين جوانبه علماً غزيراً ، وزاداً وفيراً ؛ لأن الغالب على المكاتبة حين يكون مضمونها سؤالاً أن يكون السائل من العلماء الذين غمضت عليهم المسألة لأمرٍ ما ، فأرادوا بيانها وكشفها ، وليس أمامهم من سبيل إلا الكتابة إلى شيوخهم يستفتونهم لينجليَ لهم العويص ، ويكشف لهم الغامض ، ولأهمية هذا الفن ، ولما حوى من علمٍ نافعٍ ، جمع السيوطي - فيما يبدو - في الأشباه والنظائر (الفن السابع) المناظرات والمجالسات ... والمكاتبات والمراسلات ، وندَّ عنها هذه المراسلة التي بين أيدينا ، مع أنه ذكر عدداً من المكاتبات التي جرت بين سراج الدين البلقيني - صاحب الجواب في رسالتنا هذه - وولده جلال الدين المتوفى سنة (٨٢٤ هـ) وغيره من العلماء[١].

---

(١) الأشباه والنظائر ٥٠٩/٤ - ٥١٣ - ٥٢٠ .

وتبرز أهمية هذه المكاتبة ـ التي نقدمها ـ مما يأتي :

أولاً : أن السائل بدر الدين الدماميني هو أحد النحويين المشهورين عند المشتغلين بهذه الصناعة ، فهو علمٌ من أعلامها ، إذ قلَّ أن يُذكَرَ تسهيل الفوائد لابن مالك من غير أن يُذكَرَ شرحه عليه ، وندر أن يُذكَرَ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري من غير أن تُذكَرَ حاشيتاه عليه (الهندية واليمنية) .

ولا ريب أنَّ مَن يشتغل على آثار الكبار كهذين المؤلِّفين يكون مثلهما وإلاَّ فسوف يخرج من دراسته لهما بزادٍ وفيرٍ ، وربحٍ كبيرٍ ، وكل ذلك يدل على مكانة بارزة لهذا العالم ، وذلك يفيد أن السؤال الصادر عنه هو ذو أهميَّة ، إذ لا يتصور صدورُهُ إلا بعد أن يكونَ الدمامينيُّ قد أداره في خَلَده ، وأشغل فيه عقله، فلم يجد بدّاً ـ حين ضاقت به السبل ـ من الاستئناس برأي غيره كشيوخه أو التأكد من صحة الرأي الذي يدور في ذهنه ، أو الوقوف على حقيقة الرأي واضحاً، فلعل كل ذلك أو واحداً مما ذكرنا ، قد دفعه إلى طرح هذا السؤال على شيخه البلقيني ، ثم لا يخفى بعد ذلك كله ، أن الدماميني واحد من أولئك الذين أدلوا بدلوهم في هذه المسألة مجيزاً الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ـ كما سيمر معنا ـ .

ثانياً : أن المسؤول هو سراج الدين البلقيني الرجل الذي وصفته بعض كتب التراجم بأنه كان أعجوبة في الحفظ والذكاء ؛ إذ حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبعٍ ، وحفظ الشاطبية والكافية والشافية ،

ولغزارة علمه وكثرة محفوظه ، قال عنه ابن كثير: « أذكرتنا ابن تيمية » ، وبلغ به ذلك إلى أن يكتب على نحو عشرين حديثاً بمجلدين ، ولم يزل متفرداً في جميع الأنواع العلمية ـ كما قال الشوكاني ـ حفظاً وسرداً ، حتى توفاه الله سنة (٨٠٥ هـ)[1]، ويتضح من ذلك أنه على تمكن بعلم العربية وبعلم الحديث ، أي أنه جمع في علمه ما يدفع إلى سؤاله ، فالمسألة ذات شقين التقيا عنده، ولعل هذا سبب اختيار الدماميني له ...

ثالثاً : أن المسؤول عنها قضيةٌ ما زالت تتسع لمزيد من الدراسة ما دامت المخطوطات العربية القديمة تنشر حاملة في طياتها جديداً قد يضاف إلى هذه المسألة فيزيدها وضوحاً ، تتلخص هذه القضية بالسؤال الذي عرضه الدماميني في مقدمة رسالته ، وهو: هل الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية صحيح أو لا ؟[2]

وقد انقسم العلماء الذين تحدثوا عنها إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ذهبت طائفة إلى جواز الاستدلال مطلقاً، منهم ابن خروف، والصفار، والسيرافي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام ، وغيرهم كثير[3].

---

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ١/٥٠٦ ـ ٥٠٧ ، والضوء اللامع للسخاوي ٦/٨٥ .

(٢) المكاتبة : ٢٦ .

(٣) تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي : ٩٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي:٩ ، والاقتراح للسيوطي : ١٥٧ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

=

وقد ذكَرَت لنا هذه المكاتبة حجتهم في ذلك ؛ إذ وردت في سؤال الدماميني، ونصها: « وخالف في ذلك ـ أي: خالفوا الفريق الأول الذي منع كما سيأتي ـ بعضهم محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم ، فيجب أن لا يستدل بها أيضاً ، وهو خلاف الإجماع ، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدلّ به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام ، وأن لفظه كان كذا ، وأن الناقل غيَّره إلى كذا »[1] .

٢ ـ وذهبت طائفة أخرى إلى المنع مطلقاً منهم أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل[2]، وقد بين الدماميني حجتهم أيضاً في سؤاله بإيجاز فقال: « فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بأن هذا لفظه e ، وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى »[3] .

للدكتورة خديجة الحديثي : ٢٢ ، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال : ١٠٤ ـ ١٠٦ ، وقد أفدتُ من الكتابين الأخيرين كثيراً .

(١) المكاتبة : ٢٧ .

(٢) الخزانة للبغدادي ١/٩ ـ ١٠ ، والاقتراح للسيوطي : ١٥٩ ـ ١٦٠ ، والحديث النبوي : ١١٣ .

(٣) المكاتبة : ٢٧ .

وقد عرض السيوطي رأي أبي حيان الذي بدأه بذكر ما يفيد أنه لم يرَ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك طريقة ابن مالك ، ثم قال : « إن الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك[1]، ثم عزا سبب عزوف العلماء عن الاحتجاج بالأحاديث الشريفة إلى أمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى .

وثانيهما : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[2] .

وردَّ الدماميني ما ذكره أبو حيان بردٍّ مشهورٍ ذكرته أكثر الكتب التي عرضت لهذه المسألة[3]، وقد بدأه ببيان أن ابن مالك قد أكثر من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، ثم ذكر أن أبا حيان قد شنع عليه، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتجَّ به لفظه عليه الصلاة والسلاة حتى تقوم به الحجة[4] ، ثم ذكر ما يلقي ضوءاً على المكاتبة التي بين أيدينا ؛

---

(١) الاقتراح : ١٥٧ ، وانظر الخزانة : ١/٩ .

(٢) الاقتراح : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٣) الخزانة ١/١٤ ، وموقف النحاة : ٢٢ ـ ٢٣ ، والحديث النبوي : ١٠٧ .

(٤) الخزانة ١/١٤ .

إذ قال بعد ذلك : « وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله »[1]. فلعل سراج الدين هو واحد من شيوخه الذين كاتبهم للاستفسار عن هذه المسألة ، ثم دلف الدماميني إلى الرد الذي يمكن حصره فيما يأتي :

١ ـ ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين[2] .

٢ ـ أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كتب ، وأما ما دوّن وحصّل في بطون الكتب ، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، ثم نقل رأي ابن الصلاح في مقدمته ؛ إذ يقول: « إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت فيه لفظاً آخر »[3] .

٣ ـ أن تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من الروايات وقع في

---

(١) الخزانة ١٤/١ .

(٢) الخزانة ١٤/١ .

(٣) انظر الخزانة ١٥/١ ، ومقدمة ابن الصلاح : ٣٣٠ ـ ٣٣٣ ، وموقف النحاة : ٢٤ .

الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج بـه ، وغايتـه يومئـذ تبديـل لفـظ بلفـظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدَّل ـ على تقدير التبديل ـ ومنع من تغييره ونقله بـالمعنى ، فبقـي حجة في بابـه ، ولا يضر توهـم ذلـك السابق في شـيء مـن اسـتدلالهم المتأخر »[1] .

وبهذا دفع الدماميني رأي المانعين ، وأيـد رأي المجيزين ، وقـد أثنـى البغدادي عليه فصدر رأيه هذا بقوله: « و لله دره فإنه قد أجاد في الرد ».

أما ما ذكره أبو حيان في مقدمة نصـه عـن عـزوف علمـاء المِصْرَيْـنِ (البصرة والكوفة) عن الاستشهاد بالأحاديث ، فقد ذكـر البغـدادي رداً عليه بعد أن ذكره فقال: « ورد الثاني بأنه لا يلزم من عدم اسـتدلالهم ـ أي علماء المصرين ـ بالحديث عدم صحة الاستدلال به »[2] .

ثم أيد البغدادي بعد ذلك رأي المجيزين بـالقول: « والصـواب جـواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظـه ، ويلحـق بـه مـا روي عـن الصحابـة وأهـل البيـت »[3] . وهكـذا رد الدمـاميني والبغـدادي حجـج المانعين .

---

(١) الخزانة ١/١٤ ـ ١٥ ، وقد أسهبنا في سرد رأي الدماميني دون غيره من العلماء ؛ لأن المكاتبة التي بين أيدينا تتعلق به ، فأردنا منها وبما عرضنا له بيـان فكرتـه العامـة حـول الاستدلال بالأحاديث الشريفة على القواعد النحوية .

(٢) الخزانة ١/٩ .

(٣) الخزانة ١/٩ ـ ١٠ .

ولقد وقفنا من تساؤلات الدماميني في المكاتبة على ما كان يدور في خلده، ورأينا بعد ذلك من رده المنقول عنه رأيه الأخير في هذه المسألة ، وهو تأييده للاحتجاج بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية .

٣ ـ وقبل أن نتحدث عن رأي المحدَثين لتمام الفائدة يجدر بنا أن نعرض رأي الشاطبي الذي توسط المذهبين ؛ إذ جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها ككتابه ﷺ لهمدان ، أما التي عرف عنها أن رواتها قد نقلوها بالمعنى ، فلا يحتج بها ، ولم يحتج بها أهل اللسان[1] .

وقد استثمر رأيَ الشاطبي هذا الشيخ محمد الخضر حسين[2] بعد جولات له مع المجيزين والمانعين ، وارتأى أن يستشهد ـ بلا خلاف ـ بأنواع من الأحاديث النبوية هي:

١ ـ ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان .

٢ ـ ما يروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حُجر .

٣ ـ ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت.

---

(١) الخزانة ١/١٢ .

(٢) الحديث النبوي ١٢٨ .

٤ ـ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ؛ لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ.

٥ ـ الأحاديث التي دونها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي .

٦ ـ ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد»[1] .

ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين[2] ما يأتي :

أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها ، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

١ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢ ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

٣ ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

٤ ـ كُتُبُ النبي ﷺ .

---

(١) القياس في اللغة العربية : ٣٣ ـ ٣٤ ، ودراسات في العربية وتاريخها : ١٧٨ ، وموقف النحاة : ٤١٥ ، وانظر الحديث النبوي ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٢) موقف النحاة ٤١٧ ، والحديث النبوي ١٢٨ .

٥ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦ ـ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد .

٧ ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة »[1] .

وقد تتابع المحدّثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي ، فناقش الأستاذ سعيد الأفغاني هذه المسألة في كتابه « أصول النحو » وانتهى بعد أن فند حجج المانعين إلى القول : « لا أدري لِمَ ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً »[2] .

وإلى هذا نحت الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن عرضت لوجوه المسألة عند القدماء والمحدّثين ، وانتهت إلى أنه يصح الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها ، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجاً بلفظها لغرض أدبي وبلاغي مستخلصين منها القواعد»[3].

---

(١) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص: ٣ ـ ٤ عن موقف النحاة ٤١٨.

(٢) في أصول النحو ٥٣ ـ ٥٥ ، والحديث النبوي ١٢٤ .

(٣) موقف النحاة ٤٢٧ .

أما الدكتور محمود فجال فقد خص هذا الجانب بكتابين رائعين[1]، وناقش فيهما آراء المانعين فقرة فقرة ، وأورد الأدلة القاطعة التي دفعته إلى القول: « وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً »، وأضاف : « وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربع النحو به خصيباً »[2] .

وأخيراً ناقش الدكتور عبد الفتاح سليم هذه القضية ، وتوقف عند رأي الشيخ محمد الخضر حسين إذ قال عنه بأنه « أولى بالقبول »[3]، ثم نادى بأنْ « تنهض جماعةٌ من رجال الحديث الشريف وتتحمل تَبِعَةَ تمييز الأحاديث بعضِها من بعضٍ ، ما دُوِّن منها في الصدر الأول ، وما دُوِّن في غيره ، وما طُعن في رجاله ، وما سَلِمَ من الطعن ، وما عُرف في نقَلَتِهِ العجمةُ وعدمُ الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً ، وما عُرف عنه غير ذلك ، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقاً من أمور ، وعندئذٍ للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث قوةً وضعفاً ، وصحةً وخطأً ، فتحسم هذه المسألة التي دبَّ فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة ،

---

(١) الحديث النبوي في النحو العربي ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، ونشر الكتابان بنادي أبها الأدبي بالمملكة العربية السعودية .

(٢) الحديث النبوي ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٣) المعيار في التخطئة والتصويب للدكتور عبد الفتاح سليم ١١٠ .

ولا تزال حتى اليوم »[1] .

ولا شك بعد ذلك كله أن رد الدماميني صاحب مكاتبتنا هذه على أبي حيان يعد نواةً لردود القدماء والمحدَثين على رأي المانعين ، ولعلي لا أبعد إن قلتُ: إن قول سراج الدين البلقيني في نهاية جوابه: « والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاستشهاد حسن راجح » قد فتح باباً كبيراً للدماميني في رده ، ثم توالت الردود ، وقويت المرجحات إلى أن وصل الأمر إلى المحدَثين الذين لا تكاد تجد بينهم من يتبنى فكرة رأي المانعين .

رابعاً : وأخيراً فإن مما يزيد من أهمية هذه المكاتبة بعد عرضنا بإيجاز لآراء العلماء في مسألة الاحتجاج بالأحاديث أن هذه المكاتبة تكشف لنا رأي سراج الدين البلقيني في استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية الشريفة ، فقد بات في الأذهان ما ذكره أبو حيان من تشنيع على صنيع ابن مالك ، حتى ذكر في نصه أن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة قد سأل ابن مالك قائلاً له: « يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من رواتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يُجِب ـ أي ابن مالك ـ بشيءٍ »[2] . ولا شك أن سكوت ابن مالك يبعث على التساؤل، يضاف إلى ذلك أن الشاطبي قد أخذ على ابن

(١) المعيار في التخطئة والتصويب للدكتور عبد الفتاح سليم ١١٠ ـ ١١١ .

(٢) الاقتراح : ١٥٩ ، والخزانة : ١/١٢ .

مالك أيضاً أنه بنى الكلام على الحديث مطلقاً » . وأضاف: « ولا أعرف له سلفاً إلا أن ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها ، أم هي لمجرد التمثيل ، والحق أنَّ ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قولٌ ضعيف »[1]. ومراد الشاطبي من ذلك كله هو أنه كان من الواجب على ابن مالك أن يفصل ما فصَّله الشاطبي على نحو ما ذكرناه في المذهب الثالث ، وأنه ربما كان آخذاً بقول من يمنع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قولٌ ضعيف . وهذا كله يفيد أنه ليس ثمة ما يقطع بمراد ابن مالك من صنيعه ، فيأتي جواب البُلْقيني ليدلنا على رأي ابن مالك وهو أن استشهاده بالحديث كان للاعتضاد ؛ إذ يرى في كلام العرب ما يجده في الحديث ، فيأتي به ، وإلى هذا أشار البُلْقينيُّ بقوله : فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك »[2] .

والحقُّ أن مظاهر الاعتضاد واضحة تماماً في كتاب ابن مالك «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** »[3] ؛ إذ نلحظ فيه أن ابن مالك حريصٌ جداً على الإتيان بالشواهد المتنوعة

---

(١) الخزانة ١/١٣ .

(٢) المكاتبة ٢٩ .

(٣) اخترنا هذا الكتاب لأنه ميدان هذه القضية ، ومنه يتبدى رأي ابن مالك واضحاً .

لتعضيد ما وجده في الأحاديث النبوية، فمثال استشهاده بالآيات القرآنية قوله عند الحديث « **اجتنبوا الموبقات الشرك با لله والسحر** » ، فقد قال عنه ما نصه: « قلت: تضمن الحديث الأول حذف المعطوف للعلم به ، فإن التقدير : اجتنبوا الموبقات: الشرك با لله والسحر وأخواتهما ، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع بُيِّنت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على ثنتين تنبيهاً على أنها أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير: منهن الشرك با لله والسحر[1] » ، ثم راح يورد آيات قرآنية يستدل بها على جواز حذف المعطوف للعلم به ، قال: ومن حذف المعطوف لتبين معناه قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾[2] أي: فأفطر فعدة من أيام أخر ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ** ﴾[3] ، أي: ومن قتله منكم متعمداً أو غير متعمد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيْلَ تَقِيْكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيْلَ تَقِيْكُمْ بَأْسَكُمْ** ﴾[4] أي: تقيكم الحر والبرد ، ثم انتهى إلى الشعر فقال: ومنه قول الشاعر :

---

(١) شواهد التوضيح ١١٢ - ١١٣ ، وانظر تخريجه وكذا كل الأحاديث التي ستمر معنا في هامش الصفحة المحال إليها من شواهد التوضيح .

(٢) سورة البقرة ١٨٤ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٤) سورة النحل ٨١ .

كَأَنَّ الحصَى مِنْ خَلْفِهَا وأَمَامِهَا   إذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أعْسَرَا

أي: إذا نجلَته رجلها ويدها[1] .

وكان أحياناً يتكئ على القراءات القرآنية ليعضد ما رآه في الحديث النبوي، من ذلك قوله عن الحديث: « فإن أحدكم إذا ﷺ وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه »[2] ، فقد نص فيه على جواز رفع «فيسب» ، ونصبه، قال : « جواز الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل ، وجواز النصب باعتبار جعل « فيسب » جواباً لـ « لعل » ، فإنها مثل «ليت» في اقتضائها جواباً منصوباً ، وهو مما خفي على أكثر النحويين»[3]. ثم راح إلى القراءات القرآنية ليؤيد رأيه هذا فقال: « ونظير جواز الرفع والنصب في « فيسب نفسه » جوازهما في ﴿ **لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى** ﴾[4] ، نصبه عاصم ، ورفعه الباقون ، وفي ﴿ **فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَـهِ مُوسَى** ﴾[5] نصبه حفص ، ورفعه الباقون »[6] .

---

(١) شواهد التوضيح ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢) شواهد التوضيح ١٤٧ .

(٣) شواهد التوضيح ١٤٧ ـ ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٤) سورة عبس ٣ ـ ٤ .

(٥) سورة غافر ٣٧ ، وانظر الكشف ٢٤٤/٢ ، والإتحاف للدمياطي ٣٧٩ ، وانظر مزيداً من القراءات التي احتج بها في: ١٧٠ ـ ١٧٨ ـ ١٨٨ .

(٦) شواهد التوضيح ٣٧ ، وانظر الكشف ٣٦٢/٢ ، والإتحاف ٤٣٣ .

ومما لحظناه من معالم تعضيده للظواهر الواردة في الأحاديث النبوية أنه كان في كثير من الأحيان لا يكتفي لتعضيدها بإيراد الآيات القرآنية والقراءات التي فيها ، بل كان يضيف إليها الأحاديث أيضاً ، والشعر القديم ، نلحظ ذلك من حديثه حول مجيء « في » للتعليل في قوله ﷺ : « عُذِّبَت امرأةٌ في هرَّةٍ حَبَسَتْهَا حتى ماتت فدخلت فيها النار » قال ما نصه: « قلتُ : تضمن هذا الحديث استعمال « في » دالةً على التعليل ، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم »[1] .

ثم أورد آيات من القرآن الكريم وصدر ذلك بالقول: « فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿ لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ ا لله سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيْمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2] ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَولاَ فَضْلُ ا لله عَلَيكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيْمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيْمٌ ﴾[3]، ثم ذكر الحديث نفسه بقوله: ومن الوارد في الحديث: « عُذِّبَت امرأةٌ في هرَّةٍ » « يُعَذَّبَان وما يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ »[4] ، ثم دلف إلى الشعر فقال: «ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل:

---

(١) شواهد التوضيح ٦٧ .

(٢) سورة الأنفال ٦٨ .

(٣) سورة النور ١ .

(٤) حديث شريف انظر تخريجه في هامش الصفحة ٦٨ .

فَلَيتَ رِجَالاً فِيْكِ قَد نَذَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بقَتْلِي يا بُثَيْنُ لَقُوبِي

ومنه قول أبي خراش :

لَـوَى رَأْسَـهُ عنيّ وَمَالَ بِوُدِّهِ أغَانِيجُ خُودٍ كَانَ فِينَا يَزُورُهَا

ومنه قول الآخر :

أخِي قَمَلِيٌّ من كُلَيبٍ هَجَـوتُهُ أبو جَهْضَمٍ تَغْلِي عليَّ مَرَاجِلُهْ[1]

وإذا كانت الآيات القرآنية قليلة أو نادرة في اشتمالها على الأسلوب الذي يريد أن يوجهه ، كان يذهب إلى شعر العرب يلتقط منه ما يعضد به الظاهرة التي في الحديث ، من ذلك قوله عن الحديث: « مَن يقم ليلة القدر » إذ فيه وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً ومعنًى ، قال: والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نهشل بن ضمرة :

يا فارسَ الحيِّ يومَ الرَّوعِ قد عَلِموا ومِدْرَهَ الخصمِ لا نِكْساً ولا وَرَعَا

ومُـدرِكَ التَّبْلِ في الأعداء يطلُبُهُ وما يَشَـأْ عندهم من تَبْلِهِم مَنَعَا

وكقول أعشى بن قيس :

ومـا يُـرِدْ مِـن جميعٍ بعدُ فرَّقَهُ وما يُرِدْ بعدُ من ذي فُرقةٍ جَمَعَا

---

(١) انظر شواهد التوضيح ٦٨ .

وكقول حاتم :

وإنّكَ مهما تعطِ بطنكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالاَ منتهَى الذَّمِّ أجمَعَا

وكقول رؤبة :

ما يُلْقَ في أشداقِهِ تلَهَّمَا

إذا أعادَ الزَّأْرَ أو تَنَهَّمَا

وساق أربعة أبيات أخرى للاستدلال على أن ذلك قد وقع في شعر العرب، ثم جاء بآية قرآنية تؤكد على ذلك ، قال: وربما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[1] ، فعطف على الجواب الذي هو « ننزل » « ظلت » ، وهو ماضي اللفظ ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحل محله ، وتقدير حلول ظلت محل ننزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين[2] .

وإذا استقام له السماع على النحو الذي رأيناه ، ووجد ما يمكن أن يؤيده من القياس النحوي ، لجأ إليه فذكره ، وهذا ما صنعه بعد ذلك هنا ؛ فقد أنهى المسألة ببيان أن القياس لا يمنع من وقوع هذا التركيب على النحو الوارد في الحديث ، قال: ولهذا الاستعمال أيضاً مؤيد من

(١) سورة الشعراء ٤ .

(٢) شواهد التوضيح ١٤ ـ ١٦ .

القياس »[1] ، ثم راح يشرح ذلك فضمن بكل ذلك تعضيداً للحديث من القرآن الكريم، ومن الشواهد الشعرية ، ومن القياس أيضاً .

أما الاستشهاد بأقوال العرب والصحابة فهو كثير جداً قلَّ أن تخلو منه مسألة من مسائل الكتاب[2] .

وعلى هذا النحو حشد ابن مالك كل ما يملك من سماع وقياس وأصول نحوية أخرى[3] تلمسها في الكتاب ليخدم حديث الرسول ﷺ، فالتركيب الذي يبدو أنه خارجٌ عن القياس أو مخالف لقاعدة نحوية ، استطاع ابن مالك - وهو ابن بجدتها - أن يبين الوجه النحوي منه ، ويكشف لنا أنه لم يخرج عن سنن العرب الواسعة وطرائقها المتعددة . ولعلنا بعد ذلك كله ندرك أن سكوت ابن مالك عن سؤال بدر الدين ابن جماعة - وهو الذي ذكره أبو حيان في نصه - يدل على أن ابن مالك لديه الكثير مما يريد قوله حول هذا الشأن ، فجاء كتابه هذا يبين فيه مذهبه في الاستشهاد المتمثل في اعتضاد اللغة بالأحاديث ، واعتضاد الأحاديث باللغة ، فكل واحد منهما يكمل الآخر، ضمن دائرة واسعة تشمل الجميع ألا وهي دائرة اللغة العربية بسعتها وعمقها ، وهي التي

---

(١) شواهد التوضيح ١٧ .

(٢) انظر الصفحات : ١٩ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٨ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٣٧ - ٤٠ - ٥٥ - ٦٠ - ٩٧ - ١١٤ - ١١٧ - ٢١٥ .

(٣) انظر الصفحات : ٢٤ - ٢٧ - ١٤٠ .

قال عنها الشافعي: ولا نعلمه ـ أي كلام العرب ـ يحيط بعلمه إنسانٌ غير نبي[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن مالك كان كثيراً ما يذكر في كتابه جملاً تفيد أن هذا مما خفي على النحويين ، أو مما أغفل النحويون التنبيه إليه[2] ، ويبدو لي أن وراء هذه العبارات الرد على من منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية ، فكأني بابن مالك يريد أن يبين أن المانعين إنما منعوا لقصور منهم في استقراء كلام العرب نثرها وشعرها ، ولو أنهم استقرأوا كلام العرب على نحو ما صنع هو لألفوا أن التراكيب النحوية في الأحاديث النبوية لها نظائر في الشعر والنثر ، لذا لعلي لا أبعد عن الصواب إن قلت إن تأليفه هذا الكتاب كان من أسبابه الرد على منكري الاحتجاج بالأحاديث ، والرد على استفسارات العلماء كابن جماعة .

وأخيراً تأتي هذه المكاتبة لتؤكد فكرة الاعتضاد ، تلك التي أشار إليها البُلْقيني ، ومن المفيد أن نذكر أيضاً أن ابن مالك قد ذكر كلمة «اعتضدت» حين أيد مذهب الكوفيين القائلين بجواز العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل ، قال بعد أن أورد الأدلة ما نصه: « فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل .

(١) انظر الرسالة : ٤٢ .

(٢) انظر الصفحات : ٩ ـ ٤٢ ـ ٥٢ ـ ٦٧ ـ ٩٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٩ ـ ١٥٠ ـ ٢١٦ .

واعتضدت رواية جر اليهود والنصارى في الحديث المذكور[1] .

ولعلنا مما قدمنا نكون قد أظهرنا المنهج الذي سار فيه ابن مالك في استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة ووقفنا على رأيه واضحاً في هذا الشأن مستأنسين بما ذكره البُلْقيني في جوابه ، فبذلك تبرز أهمية هذه المكاتبة مع صغرها ، الأمر الذي دفعنا إلى إخراجها ، ولعلها ـ بعد ذلك كله ـ تلقي ولو ضوءاً على قضية الاستدلال بأحاديث الرسول ﷺ على القواعد النحوية ، فالبحث ما زال فيه متسع .

* * *

---

(١) ونص الحديث: « إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً » انظر شواهد التوضيح ٥٣ ـ ٣٧ .

وصف المكاتبة (المخطوطة)

تقع هذه المكاتبة في ورقة واحدة في مكتبة برلين تحت رقم (٦٨٥٤) ، ضمن مجموع وقعت فيه في الورقة (٩٩) ، أما وجه الورقة ففيه ترجمة للمصنف الدماميني ، كُتب في أسفلها: من هداية السبيل إلى شرح مسائل التسهيل[1] للشيخ عبد القادر المالكي[2] شيخ الأسيوطي[3].

ثم ذكر بيتين من الشعر نظمهما سنة اثنتين وخمسين وألف (١٠٥٢هـ) وهما:

رأيتُ صَفَا ذِهني ونُورَ بصيرتي ... وقــوَّةَ دِيني في انعزالي عن النَّاسِ

فيَا رَبِّ متِّعْني بسَمْعِي وناظِرِي ... وجُد لي برزقٍ منه يذْهَبُ وَسْوَاسِي

---

(١) منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مخطوطة الإسكوريال برقم (١٣) ، وانظر شفاء العليل للسلسيلي ٥١/١ .

(٢) عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن مكي ، فقيه ، أصولي، نحوي ، مفسر ، ولد بمكة سنة ٨١٤ هـ ، من مؤلفاته حاشية على التوضيح سماها « رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك » ، و شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسماه: « هداية السبيل » ولم يكمله . انظر البغية ١٠٤/٢ – ١٠٥، وكشف الظنون ٤٠٧/١ ، وهدية العارفين ٥٩٧/٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٧/٥ .

(٣) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ ، علمٌ مشهورٌ .

وكاتب ترجمة الدماميني وكذا المكاتبة مجهولٌ ، وتاريخ نظم البيتين يفيد أنه كان حيا سنة ١٠٥٢ هـ .

وفي ظهر الورقة كتبت المكاتبة ، وجاءت في (١٦) سطراً ، وفي كل سطر (١٦) كلمة تقريباً ، وقد ذكر الناسخ في وسطها أنه نقل جواب البلقيني من خطه ، وصدرها بالقول: قال العلامة بدر الدين الدماميني: وقد كنت »، وكأن الناسخ ينقل ما سطره الدماميني نفسه...

وفي منتصف الصفحة كتب الناسخ كلاماً يتصل بعقيدة المعتزلة ، لا علاقة له بهذه المكاتبة البتة .

وقد قمنا بتحقيق هذه المكاتبة على نحو ما تعارف عليه أصحاب هذا الفن .

والله من وراء القصد

[الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية][1]

قال العلامة بدر الدين الدماميني[2]:

وقد كنت عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة كتبت سؤالاً نصه :

ما جوابكم[3] رَضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية ، هل هو صحيحٌ أو لا ؟ فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى[4]، فلا يجزم بأنَّ هذا لفظه ﷺ .

---

(١) زدنا ما بين المعقوفين عنواناً للمكاتبة .

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي المخزومي ، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣ هـ)، وسمع واشتغل بها على فضلاء وقته ، فمهر بعلوم العربية ، وشارك في الفقه وغيره ، له مؤلفات كثيرة منها: حاشيتان على مغني اللبيب لابن هشام ، وشرح التسهيل ، وشرح الخزرجية ، ونزول الغيث وهو حاشية على الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي ، توفي في بكاليرحا في الهند سنة (٨٢٧ هـ) بعد قدومه إليها من اليمن . انظر ترجمته في : بغية الوعاة للسيوطي ٦٦/١ ، والضوء اللامع للسخاوي ١٨٤/٧ ، والبدر الطالع للشوكاني ١٥٠/٢ .

(٣) في الأصل: « جوابكم » ، وزيادة (ما) يقتضيها السياق .

(٤) كابن الضائع المتوفى سنة (٦٨٠ هـ)، وأبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) . الخزانة ٩/١ .

وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان[1] إلى هذا المعنى[2] ، وخالف في ذلك بعضهم[3] محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابتٌ في أشعار العرب وكلامهم ، فيجب أن لا يستدل بها أيضاً ، وهو خلاف الإجماع ، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط[4] إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام ، وأن لفظه كان كذا، وأن الناقل غيَّره إلى كذا ، فأيُّ الرأيين أصحُّ ؟ بيِّنوا لنا الحجة على ذلك مثابين مأجورين » .

فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقينيُّ[5] رحمه الله ما

---

(١) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي ، ولد سنة (٦٥٤ هـ)، وأخذ القراءات عن أبي جعفر الطباع ، والعربية عن الأبذي واللبلي ، وبمصر عن البهاء ابن النحاس وجماعة ، وتقدم في النحو واشتهر اسمه ، وأخذ عنه أكابر عصره كتقي الدين السبكي والإسنوي وابن عقيل والسمين وناظر الجيش ، له عدد من المؤلفات منها البحر المحيط ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، واللمحة البدرية ، ومنطق الخرس بلسان الفرس ، وغير ذلك ، توفي سنة (٧٤٥ هـ) . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، والبدر الطالع ٢٨٨/٢ .

(٢) انظر نصه المطول في الخزانة ١٠/١ .

(٣) كابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢ هـ)، والرضي الإستراباذي المتوفى سنة (٦٨٨ هـ)، وابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ) .

(٤) في الأصل سقط .

(٥) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن عبد الحق السراج البُلقيني القاهري الشافعي، =

صورته ومن خطه نقلتُ :

« اللهم أرشد للصواب ، إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تامّ من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظة في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ، وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب ، والذي وقع[1] للشيخ ابن مالك[2] في ذلك في «يتعاقبونَ فيكُم »[3] وفي « مَن يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ

ولد سنة (٧٢٤ هـ) ببلقينة من الغربية ، وتلقى العلم على علماء عصره كالتقي السبكي ، والجلال القزويني ، والعز بن جماعة ، شاع ذكره ، واشتهر أمره لكثرة محفوظاته ، وسرعة فهمه ، وله تصانيف كثيرة لم تتم ؛ لأنه يبتدئ كتابه فيصنف منه قطعة ثم يتركه ، كتب من شرح البخاري على نحو عشرين حديثاً بمجلدين ، وعلى الروضة عدة مجلدات تعقيبات . توفي سنة (٨٠٥ هـ) . انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٨٥/٦ ، والبدر الطالع ٥٠٦/١ ـ ٥٠٧ .

(١) في الأصل « يقع » .

(٢) محمد بن عبد الله بن جمال الدين الطائي ، من أشهر النحويين واللغويين ، ولد سنة (٦٠٠هـ) بجيان في الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق ، واستوطن دمشق وبالمدينة السخاوي والحسن بن الحاج وجماعة، وقصد حلب وقرأ على ابن يعيش ، والعلاء بن العطار وجماعة ، له مصنفاتٌ كثيرة مشهورة منها: نظم الألفية ، وشرح الكافية الشافية ، وتسهيل الفوائد ، وتحفة المودود في المقصور والممدود ، وغيرها ، توفي سنة (٧٦٢ هـ). انظر ترجمته في : البداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٤٣/٧ .

(٣) قطعة من حديث تتمته: « ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . انظره في صحيح البخاري ١٣٩/١ كتاب المواقيت ، باب فضل صلاة العصر ، وفي ٨١/٤ في باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم من كتاب بدء الخلق رواية أخرى للحديث بلفظ :

إيماناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِـهِ »[1] وغير ذلـك، فالشيخ ابـن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيـأتي بـه كالاعتضاد لا لإثبات قـاعدة نحويـة بمجـرد ذلـك ، وشيخنا أبـو حيـان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيـير الـرواة ، وأمـا مـا نقـل عـن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء ، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو ، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك مـن الاعتضـاد حسـنٌ راجحٌ ، وا لله سبحانه أعلم بالصواب » .

* * *

«الملائكة يتعاقبون ، ملائكة بـالليل وملائكة بالنهـار» ولا شـاهد في هـذه الروايـة . وأخرجه النسائي في سننه ١/٢٤٠ ، في كتاب الصلاة ، باب فضل صـلاة الجماعـة . وانظر تخريجاً أوسع في السير الحثيث للدكتور محمود فجال ٢/١٦٦ .

(١) انظره في صحيح البخاري ١/١٤ في كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ، وفي سنن النسائي ٨/١١٨ كتاب الإيما ن وشرائعه ، بـاب قيـام ليلـة القـدر . وانظر تخريجاً أشمل في كتاب الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال : ٢٨٤، وكتـاب تخريـج القـراءات القرآنيـة والأحـاديث الشـريفة في كتـاب أوضـح المسـالك للدكتور علي حسين البواب : ٨٢ .

١ - فهرس المصادر والمراجع

- **الأشباه والنظائر في النحو** للسيوطي ، تحقيق أحمد مختار الشريف ، دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** للدمياطي ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان .
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله** ، للسيوطي ، دراسة وتحقيق الدكتور محمود فجال ، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **البداية والنهاية** لابن كثير ، مطبعة السعادة - القاهرة .
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** لمحمد بن علي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- **تحرير الرواية في تقرير الكفاية** لأبي الطيب الفاسي ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، دار العلوم - الرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك** لابن هشام ، للدكتور علي حسين البواب ، ط١، دار الفرقان ١٩٨٣م .
- **الحديث النبوي في النحو العربي** للدكتور محمود فجال ، نشره نادي أبها الأدبي ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
- **دراسات في العربية وتاريخها** للشيخ محمد الخضر حسين ، منشورات المكتب الإسلامي ـ دمشق ، ط٢، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .
- **الرسالة** للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٥هـ ـ ١٩٤٠م .
- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي** ، مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م .
- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، للدكتور محمود فجال ، نشره نادي أبها الأدبي ، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني ، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **صحيح البخاري** ، مصور عن طبعة استانبول ، دار الفكر .
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** للسخاوي محمد بن عبد الرحمن ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- **في أصول النحو** للأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ـ دمشق، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .
- **القياس في اللغة العربية** ، تأليف محمد الخضر حسين ، نشر المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٥٣ هـ .

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة ، عني بتصحيحه ، وطبعة محمد شرف الدين يالتقايا ، ورفعت بيلكه الأليسي ، ط٣، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
- **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما** ـ مجموعة القرارات العلمية ـ الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين ، مطبعة الكيلاني ١٩٧١م .
- **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي ، نشر المكتبة العربية بدمشق ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م .
- **المعيار في التخطئة والتصويب** ، دراسة تطبيقية للدكتور عبد الفتاح سليم، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ، دار المعارف بمصر .
- **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح** ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٤م .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ، تأليف الدكتورة خديجة الحديثي ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨١م .
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي ، طبعة وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ١٩٥١م ، مصورة عنها في مكتبة المثنى ببغداد .

٢ - فهرس الأحاديث

٣ - فهرس الأعلام

٤ - فهرس الموضوعات